محليات

وزير التموين: لست راضياً عن أداء «السورية للتجارة»

وزير الداخلية: جواز السفر الإلكتروني العام القادم.. عنوان رقمي لكل مواطن

نائب وزير الدفاع لـ«الوطن»: قانون المؤسسة الاجتماعية في لمساته الأخيرة

| محمد منار حميجو

كشف وزير الداخلية محمد الرحمون أنه منذ يومين تم الإعلان عن عروض جديد لإصدار جواز السفر الإلكتروني بعدما أخفق العرض الأول وأنه لا بد من إنجازه في العام القادم، مؤكداً أنه لا يمكن اختراقه بعد دراسة الأمور الفنية.

وناقشت لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب موازنة وزارات الداخلية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك والمؤسسات الاقتصادية التابعة لوزارة الدفاع.

وفيما يتعلق بموضوع تبديل البطاقات الشخصية أوضح الرحمون أنه من الأفضل تأجيلها حالياً حتى يتم تحرير كامل الأراضي فلم يعط لها أولوية في المرحلة الراهنة، مشيراً إلى أن تبديلها سيكون أسوة بجواز السفر الالكتروني ومن الممكن أن تكون أولوية بعد إنجازه.

وأشار الرحمون إلى أنه يتم حالياً تجهيز المخبر الجنائي، لافتاً إلى أنه تمت استرداد الخبرات التي تسربت منه وتتم إعادة الباقي بحكم أن البلد أهم، كما يتم صيانة جميع الأجهزة ورفد أخرى جديدة بحسب الإمكانات المتاحة، مشيراً إلى أنه يتم التنسيق مع هيئة الطاقة الذرية للتأهيل والتدريب بإرسال حاملي شهادة الكيمياء حتى يتم انتقاء من لديه قدرة على الحصول على الخبرة والتطوير.

ولفت الرحمون إلى أن التأهيل والتدريب مستمران في الداخل، بينما في الخارج فإنه يتم من خلال الدول الصديقة، كاشفاً أنه سوف يتم إرسال ١٠٠ ضابط وصف ضابط إلى الصين ودفعة أخرى إلى إيران.

وأوضح الرحمون أن تخصيص شيئاً من إيرادات الوزارة التي تأتي من المرور والهجرة للعاملين فيها يحتاج إلى قانون، مشيراً إلى أن البلد تعاني من حرب اقتصادية وقلة الموارد معروفة عند الجميع وبالتالي فهناك أولويات معطاة، مضيفاً: كنا نعول على معبر البوكمال في مسألة التصدير لكن حدثت بعض المشاكل في العراق.

وأضاف الرحمون: حاولنا أن نأخذ شيئاً من إيرادات خدمة الفيميه التي أحدثتها الوزارة أخيراً للشرطة إلا أنه لم يتم الموافقة عليها وكان الجواب يجب أن يتم دعم الخزينة.

ولفت الرحمون أنه يوجد لدينا هاجس لتعزيز وجودنا من الكادر البشري وخصوصاً أنه حدث تسرب لا بأس به من الوزارة، لافتاً إلى أنه يتم إجراء دورات لتأهيل الكوادر.

وأكد أن أرشفة الوثائق المدنية في خير وكلها مركزية ومؤتمتة وموجودة، كاشفاً أنه يتم نقل الأرشفة إلى أمانة سورية الواحدة التي من المفترض أن تنتهي العام القادم وفي حال وجود أخطاء أثناء النقل فإن هناك كادراً لمعالجة الأخطاء.

وأوضح أنه في حال كان هناك أخطاء بسيطة فإنها لا تحتاج إلى مراجعة القضاء مثل نقل القيد والمواليد بل تتم بقرار، موجها معاونه للشؤون المدنية بإصدار تعميم لأمانات السجل المدني للتأكيد على ذلك.

وفيما يتعلق بتسوية أوضاع الدراجات النارية أكد أنه طرح في مجلس الوزراء وكان الطرح أن تمنح لوحات عبر البلديات أي من اختصاص وزارة الإدارة المحلية، واعداً إعادة طرحه من جديد لأنه يحتاج إلى موافقة المجلس.

ولفت الرحمون إلى موضوع السكن الوظيفي وأن الوزارة تعيد ما تم تدميره حتى يعود للاستثمار مجدداً إضافة إلى وجود مشاريع جديدة في هذا الموضوع منها في برزة وقدسيا.

وفيما يتعلق في موضوع تشابه الأسماء كشف الرحمون أنه حالياً تم إلغاء الأسماء الثنائية بل أصبح حالياً التدقيق في كامل البيانات الخاصة بالشخص، كاشفاً عن مشروع جديد وهو العنوان الرقمي ليكون لكل مواطن رقم على غرار الرقم الوطني من دون أن يدخل في تفاصيل الموضوع وهو من الممكن أن يحتاج إلى أكثر من عام لإنجازه.

وأشار الرحمون إلى محافظة السويداء موضحاً أن هناك مجموعة من حملة السلاح وهم «زعران» يزعجون أهالي المحافظة والدولة حتى إن البعض منهم مرتبط بجهات خارجية، معتبراً أن القضية في المحافظة تحتاج إلى حكمة وتدبر وأن المحافظة ساهمت في حماية البلد.

وأثنى أعضاء اللجنة على عمل الوزارة والمؤسسات التابعة لها ودورها خلال الحرب على سورية في إعادة الأمن والأمان لكونها رديفاً حقيقياً لقوات الجيش العربي السوري وعلى القرارات النوعية وخاصة قرار نقل الشرطيات، مشيرين إلى سرعة وزارة الداخلية في إحداث مراكز شرطة في المناطق التي أعاد الجيش الأمن والاستقرار إليها.

وطالب الأعضاء بتطوير المراكز المخبرية والمعمل الجنائي وتزويده بأجهزة حديثة وضرورة زيادة الرواتب والترفيعات والدرجات وتعويض نهاية الخدمة لعناصر وزارة الداخلية من عائدات إصدار جواز السفر ومخالفات المرور وتأهيل كوادر الوزارة بدورات تدريبية.

موازنة «الدفاع»

وناقشت لجنة الموازنة موازنة المؤسسات الاقتصادية لوزارة الدفاع فكشف نائب وزير الدفاع العماد محمود الشوا في تصريح لـ«الوطن» أن مشروع تعديل قانون المؤسسة الاجتماعية العسكرية في المراجعة واللمسات الأخيرة لإعادة هيكليتها وأنه قريباً سيكون في مجلس الشعب، موضحاً أن الشيء الأساسي في هذه المؤسسة أنه يتم العمل على توزيع المهام وتفعيل دورها الخدمي.

وأكد الشوا أنه من مهامها أن تكون منافسة في السوق نتيجة طبيعتها الخدمية والإنتاجية وهذا ما يتم السعي عليه من خلال تحديث القوانين والمراسيم الخاصة بها.

موازنة «التجارة الداخلية»

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف أن مشكلة الوزارة في سرقة الدقيق التمويني في القطاع الخاص، مؤكداً أن هناك الكثير من الأفران الخاصة أرباحها من سرقة الطحين والمازوت وأن أي رقابة تموينية دقيقة لا تستطع ضبط ذلك.

وخلال مناقشة موازنة وزارته في لجنة الموازنة أكد النداف أنه لا يوجد سرقة للطحين التمويني في المخابز الآلية التابعة للوزارة والوزن أيضاً مضبوط، مؤكداً أن عدد الأفران الخاصة بلغ ١٤٥٠ فرناً بينما تجاوز عدد الأفران الآلية التابعة للدولة ٢٢٧ فرناً.

وأشار النداف إلى أن ربطة الخبز الجيدة تباع في القطاع الخاص بوزن أقل من كيلو و١٠٠ غرام، مضيفاً: نغض النظر في جزء معين لكن لا يمكن أن نغض النظر حينما ينخفض وزن الربطة إلى أقل من كيلو! وموضحاً أن الدولة تحتاج إلى أكثر من ١،١ مليار ليرة دعم تمويني يومياً.

وكشف النداف أن الوزارة نظمت الكثير من الضبوط بحق أفران خاصة حتى أن بعضها كان يغش مراقب التموين بأن يستبدل أكياس الطحين بالنخالة بينما كان يهرّب الطحين ويبيعه.

وفيما يتعلق بضبط حيتان سوق الهال أوضح النداف أن آلية ضبطهم تتم عبر تدخل الوزارة في السوق كتاجر.

وأكد النداف أنه تم تطبيق القرار الخاص بأخذ ١٥ بالمئة من المستوردين وهو قرار استراتيجي وهذا ما جعل المؤسسة السورية للتجارة تتدخل في الأسواق بشكل أفضل، كاشفاً أنه تم سحب جميع المواد القديمة من صالات البيع، مشيراً إلى أنها تحتاج إلى عمل كثير وأنه غير راض عن الأداء حتى الآن وأن مجلس الوزراء خصص الأموال للتوسع الأفقي.

ولفت النداف إلى أن هناك سيارات جوالة لصالات المؤسسة وأنه تمت الموافقة على تخصيص أموال لشراء سيارات متوسطة الحجم لتكون سيارات جوالة باعتبار أن أسطول الوزارة دمر بالكامل.

وكشف النداف أنه تم ضبط ٦٢ معملاً في ريف دمشق كانوا يتبعون أساليب الغش وتغيير المواصفات، مشيراً إلى أن الوزارة تركز على ضبط حالات الغش وتغيير المواصفات.

وتركزت مداخلات أعضاء اللجنة حول ضرورة توافر مراكز بيع تابعة للمؤسسة العامة للتجارة بشكل أكبر لتلبية حاجة المواطنين ومنافستها لأسعار السوق المحلية وخاصة في الأحياء الفقيرة، مطالبين بالعمل على استيراد العجل وتسمينه وبأسعار تشجيعية، إضافة للتنسيق مع فلاحي الحمضيات لشراء كافة مواسمهم وتصريفها كون معظم المواسم تبقى دون تصريف أو يتم شراؤها من قبل التجار وتكبدهم خسائر كبيرة من جراء ذلك.

كما أشادوا بتوفر مادة الخبز المدعوم ومراعاة الوزن المحدد والنوعية الجيدة لرغيف الخبز وأثنوا على جهود المؤسسة السورية للتجارة على ضبط الأسعار وتدخل الهيئة العامة للمنافسة والاحتكار للحد من جشع بعض التجار وإيلاء مصلحة المواطن بالدرجة الأولى وتوفر عناصر الرقابة التموينية للحد من التهريب للمواد الغذائية وخاصة الطحين والمازوت والخميرة من المخابز التابعة للدولة وبيعها للمخابز السياحية الخاصة .

الرحمون:

- لا نفكر حالياً بتبديل البطاقات الشخصية
- إلغاء الأسماء الثنائية لحل مشكلة التشابه
- إيرادات «الفيميه» للخزينة وليس للشرطة
- تدريب شرطة في الصين وإيران

النداف:

- ضبط حيتان التجار يتم من خلال التدخل الإيجابي في الأسواق
- أصحاب الأفران الخاصة يربحون من سرقة الطحين والمازوت

كلام رسمي جداً

حول تهديد عضو اتحاد الحرفيين في طرطوس

المجبول الإسفلتي في المنطقة الصناعية يحقق المطلوب

إلى صحيفة «الوطن»

إشارة إلى ما تم نشره بصحيفتكم الموقرة بعددها رقم ٣٢٣٧ تاريخ ٢٥/٩/٢٠١٩ حول موضوع عضو اتحاد الحرفيين يتعرض للتهديد لإشارته إلى وجود خلل في تزفيت المنطقة الصناعية فإننا نبين ما يلي:

إن الأعمال التي تمت في المنطقة الصناعية هي جزء من أعمال العقد رقم ٧٩ لعام ٢٠١٩ والمتضمن إكساء وترميم زفتي في شوارع متفرقة من مدينة طرطوس والمنطقة الصناعية وتقدر كمية هذه الأعمال بحوالي ١٣٠٠٠م٢ من مجموع كميات العقد والبالغة ٦٥٣٠٠م٢ وقد أعطي أمر المباشرة بتاريخ ٢/٩/٢٠١٩ ومدة التنفيذ ١٢٠ يوماً كما هو وارد في العقد.

تم أخذ عينات من المجبول الإسفلتي وإرسالها إلى أكثر من مخبر معتمد وقد بينت النتائج مطابقة المجبول الإسفلتي للمواصفات الفنية المطلوبة (مرفق صورة عن هذه النتائج) كما تم أخذ جزرات من المجبول الإسفلتي المضغوط للتحقق من السماكات (مرفق صورة عن هذه النتائج).

وتبين أنها تحقق المطلوب سماكة وسطية ٦سم مع العلم بأنه حتى تاريخه لم يتم استلام الأعمال المنجزة وسوف يتم لاحقاً تشكيل لجان استلام مؤقت وهناك فترة ضمان مدتها عام كامل من تاريخ الاستلام المؤقت وفي حال ظهور أي خلل أو عيب في أعمال المشروع يمكن معالجتها خلال هذه الفترة.

أثناء العمل في المنطقة الصناعية بشارع المناشر ونتيجة الضرر الكبير لهذا الشارع بسبب الحمولات الكبيرة للشاحنات والمعدات الهندسية في تلك المنطقة حيث كانت طبقات التأسيس قد تعرضت للتخريب في معظمها ولم يتم تنفيذ مشاريع إكساء زفتي أو صيانة منذ زمن طويل فقد تم تنفيذ طبقة تأسيس تلتها طبقة إكساء زفتي.

أما فيما يخص توجيه تهديد لعضو المكتب التنفيذي لاتحاد الحرفيين فهو منفي نفياً قاطعاً وهو لم يذكر تعرضه للتهديد في منشوراته على صفحات التواصل الاجتماعي وإن ما حصل في هذا الإطار يمكن وضعه بخانة الحدث الشخصي وليس في إطار الحدث العام، علماً أنه لا توجد معرفة مسبقة بشخصه الكريم ولا بصفته الرسمية من جهاز الإشراف.

وهنا نؤكد على استعدادنا التام للتعاون مع جميع الجهات العامة بما يسهم في رفع مستوى العمل والنهوض بالواقع الخدمي نحو الأفضل ونحن نؤكد على استعدادنا الدائم لتلقي أي ملاحظة ليتم دراستها واستدراك ومعالجة ما قد يظهر من عيوب ومشاكل بالصورة والشكل الأمثل.

شاكرين تعاونكم

رئيس مجلس مدينة طرطوس
القاضي محمد خالد زين

السماكة غير مطابقة لشروط العقد وتم البدء بإعادة تعبيد الطريق مرة أخرى

إشارة إلى ما تم نشره في جريدتكم الموقرة بعددها رقم ٣٢٣٧ تاريخ ٢٥/٩/٢٠١٩ حول موضوع تعرض عضو المكتب التنفيذي باتحاد الحرفيين بطرطوس للتهديد لإشارته إلى وجود خلل في تزفيت بعض شوارع المنطقة الصناعية بطرطوس.

نفيدكم أنه بتاريخ ١٩/٩/٢٠١٩ حضرت لجنة مختصة برئاسة المهندس رئيس لجنة الإشراف المكلف من بلدية طرطوس والمهندس المسؤول عن التنفيذ ومهندس من المكتب الاستشاري الهندسي التابع للمهندس م. معز إسماعيل- والمهندس وائل إسماعيل برفقة اللجنة مع جهاز لسحب الجزرات وفق الأصول المتبعة وبحضور عضو المكتب التنفيذي المكلف المتابعة من اتحاد الحرفيين وعدد من الحرفيين والصناعيين تم سحب عشر جزرات وفق الأصول ليتبين وفق التقرير الميداني بعد قياس الجزرات بأن أغلبها غير مطابق للسماكة المنصوص عنها في شروط العقد وعلى إثرها أعلن رئيس لجنة الإشراف أنه سيتم تعبيد الطريق مرة أخرى بما يتناسب مع السماكة أصولاً.

بتاريخ ٢٤/٩/٢٠١٩ تم إبلاغنا من رئيس لجنة الإشراف بأنه بإمكاننا الحضور إلى الطريق المذكور لأنه سيعاد تعبيده أصولاً، توجهنا إلى المكان وبالفعل تم البدء بالعمل على تعبيد الطريق مرة أخرى وفق المواصفات العقدية كما أكد لنا رئيس لجنة الإشراف.

وعما ورد من تهديد نفيدكم بأنه بعد ذلك حضر رئيس لجنة الإشراف من بلدية طرطوس إلى مقر اتحاد الحرفيين بطرطوس، وقد برر سوء الفهم بينه وبين عضو المكتب التنفيذي المختص بأنه لم يكن يعلم صفته كعضو مكتب تنفيذي، ومكلف من قبل اتحاد الحرفيين بالإشراف على المناطق الصناعية أصولاً، مع شكره للمتابعة من قبلنا وعن استعداده للتعاون بما يلبي الحاجة للشأن العام.

وبما أننا نعمل وفق نظام مؤسساتي ولا غاية لنا مع أي شخص بشكل مباشر أو غير مباشر وهمنا الوحيد هو سير العمل بجميع المجالات وفق الأصول المتبعة بما تنص عنه البنود الخاصة بأي عمل ينجز وغايتنا تقديم أفضل الخدمات للشريحة التي نمثلها اعتبرنا بأن مهمتنا أنجزت وانتهى الأمر هنا.

ولم نتدخل بعد ذلك بأي من الطرقات الأخرى وكل ما تم تنفيذه بعد ذلك تم تحت إشراف الجهات المعنية أصولاً.

رئيس الاتحاد
عبد الكريم عبود

«نيرفانا» مجمع سياحي جديد على أرض مقهى الحجاز

علي: فندق خمس نجوم ومجمع تجاري على مساحة ٥ آلاف وبارتفاع ١٢ طابق

محمود الصالح

كشف المدير العام لمؤسسة الخط الحديدي الحجازي حسنين محمد علي عن طرح المؤسسة لمشروع استثماري كبير على العقار ٧٤٨ من منطقة القنوات وعلى مساحة ٥١٣٣ م٢ يتم إشغاله الآن في مقهى الحجاز ومحطة وقود وبعض المحلات التجارية القديمة، وهذا العقار تعود ملكيته للمؤسسة، وفي إطار سعي المؤسسة لاستثمار كل المطارح التي تحقق ريعية اقتصادية، وعدم إبقاء أي مطرح استثماري معطل، أو غير ذي جدوى فقد تم الإعلان عن هذا المشروع من خلال ملتقى الاستثمار السياحي الذي أقامته وزارة السياحة مؤخراً.

وعن مكونات هذا المشروع بين علي أنه عبارة عن فندق من مستوى خمس نجوم مع مجمع تجاري وخدمي وسياحي، يستثمر وفق نظام (B. O. T) لمدة ٤٥ سنة ومدة تنفيذ المشروع ٣٦ شهراً من تاريخ صدور الرخصة، حيث يقوم المستثمر بتنفيذ المشروع وتسليمه للمؤسسة بعد انتهاء الفترة المحددة بكل تجهيزاته.

وأشار إلى وجود من اشترى دفتر الشروط والإضبارة الخاصة بالمشروع، الذي يعتبر من أهم المشاريع السياحية المطروحة في دمشق لوقوعه في وسط دمشق وقربه من جميع الأسواق والمراكز الخدمية والمواقع السياحية في المدينة، حيث يطل على مبنى محطة الحجاز وساحة المرجة وسوق الحميدية وقريب من شارع الصالحية وإلى جانب البريد المركزي وعدد من البنوك.

إضافة إلى مجاورته للتكية السليمانية وسوق المهن اليدوية والمتحف الوطني وقلعة دمشق والجامع الأموي ومقام السيدة رقية ودمشق القديمة، وتوضعه في منطقة مفتوحة على ساحة رئيسية في المدينة هي ساحة الحجاز، وتوافر جميع البنى التحتية في مكان المشروع ابتداء من شبكة الصرف الصحي إلى المياه والهاتف والكهرباء.

وبيّن أن تصميم البناء بشكل تدريجي يبدأ من جهة محطة الحجاز على ارتفاع المحطة ويرتفع تصاعدياً باتجاه محطة الوقود ليصل إلى ارتفاع ١٢ طابقاً، ويتسع الفندق إلى ٣٠٠ سرير، ونسبة الاستثمار التجاري من البناء الطابقي ٢٠ بالمئة وهناك في الطابق ١٢ مطعم بانورامي يتسع لألف كرسي.

إضافة إلى وجود صالة متعددة الأغراض تتسع لـ٥٠٠ كرسي، ومركز لرجال الأعمال ومركز صحي وناد رياضي ومسبح ومركز ترفيهي وألعاب، إضافة إلى وجود أقبية على كامل المساحة تستخدم للخدمات و٤ مرائب للسيارات تحت الفندق. وتقدم للمستثمر الراغب في الاستثمار جميع التسهيلات المطلوبة، بهدف إنجاز المشروع خلال أقرب فرصة ممكنة ووضعه في الخدمة.